

منوعات

MEDIA

أخبار
تك

تجري «أوبن إيه آي»، مبتكرة برنامج «تشات جي بي تي»، محادثات لجمع 150 مليار دولار من المستثمرين والمصارف، وهي خطوة من شأنها تعزيز مكانتها واحدة من أكبر الشركات الناشئة في العالم، وفقاً لما كشفته وكالة بلومبيرغ الاخبارية.

كشفت شركة الاتصالات الصينية العملاقة «هواوي»، الثلاثاء، عن أول هاتف محمول قابل للطي ثلاث طيات في العالم، بعد ساعات قليلة من إعلان منافستها الأميركية «أبل» عن مجموعة جديدة من هواتف «آيفون» مجهزة بالذكاء الاصطناعي التوليدي.

ستطرح «دوبيي»، خلال العام الحالي، أداة جديدة لإنشاء وتحرير مقاطع الفيديو مدعومة بالذكاء الاصطناعي في إصدار محدود في وقت لاحق، إذ تتطلع الشركة الأميركية إلى تعزيز مجموعة تطبيقاتها التي تلبي احتياجات المحترفين والمبتكرين.

نّه المدعي العام في ولاية كاليفورنيا، روب بوتنا، المسؤولين التنفيذيين في شركات التواصل الاجتماعي وغيرها من شركات التكنولوجيا إلى ضرورة العمل بجدية أكبر لحماية الناخبين من «الخداع والترهيب» قبل الانتخابات الرئاسية في نوفمبر/ تشرين الثاني.

يحاول صحفيون عراقيون منع تمرير مشروع قانون حق الحصول على المعلومة بصيغته الحالية، لتضمنه مواد تكبل حرياتهم وتحركاتهم وحققهم في الحصول على المعلومات من المؤسسات الرسمية

صحافيون العراقيون يتصدون لمشروع قانون يكبلهم

بغداد - محمد الباسم

تمتعها بضمانات الاستقلالية وتوفير الموارد البشرية والمالية التي تمكنها من القيام بدورها بفعالية». وعن المادة الرابعة، فقد أوصت بتعديلها من أجل تكريس الحق لكل شخص طبيعي أو معنوي، سواء كان عراقياً أو أجنبياً، لضمان شمولية وفعالية القانون». وأوصت بمراجعة المادة 11 بالكامل «بحيث تُستثنى فقط المعلومات التي يمثل الكشف عنها ضرراً بمصلحة

محاولات لحماية المشروع من الأحزاب والجماعات المسلحة

مشروعة، ويجب أن يكون الضرر المحتمل من الكشف عن المعلومة أكبر من الضرر الناجم عن التعتيم عليها، بالإضافة إلى ضمان الطعن على قرارات رفض الحصول على المعلومة ضمن المادة 14، ويجب ضمان الحق في الطعن على قرارات رفض الحصول على المعلومة على ثلاث درجات (داخلياً ضمن كل هيكل، وأمام هيئة أو دائرة مستقلة، وأمام هيئة قضائية لضمان الحماية الكاملة لحق الوصول

إلى المعلومات)». في السياق، قال عضو نقابة الصحفيين العراقيين مؤيد علي إن «الأحزاب تدخلت سلباً في نسخة قانون حق الحصول على المعلومة، من أجل تقويض حرية الصحافة ومنع الوصول إلى معلومات مهمة قد تفضح جهات سياسية بالتورط في عمليات فساد، لذلك فإن أغلبية الصحفيين يرفضون تشريع القانون بشكله الحالي في البرلمان». وأكد علي، في حديثه لـ «العربي الجديد»، أن «تشريع قانون ينسجم مع الدستور العراقي سيؤدي إلى تراجع المعلومات المغلوطة، لأن المعلومات تكون في متناول الصحفي ويقطع الطريق على من يريد تضليل الرأي العام».

من جهته، قال وسام جعفر، وهو رئيس منظمة تواصل وأحد الناشطين العاملين في حملة تعديل قانون حق الحصول على المعلومة العراقي، إن «مشروع القانون الحالي الذي اقترحه الحكومة ويسعى البرلمان إلى تمريره سيمثل عثرة وانتكاسة كبيرة في مسار الديمقراطية، وحالاً تسعى كتلة الإطارات التنسيقي في مجلس النواب إلى تمرير رزمة قوانين، منها قانون حق الحصول على المعلومة، وتعديل قانون الأحوال الشخصية، وقانون حرية التعبير عن الرأي والتظاهر السلمي». وأضاف جعفر متحدثاً لـ «العربي الجديد» أن «قانون حق الحصول على المعلومة يتضمن ثغرات قانونية خطيرة من شأنها تكريس الفساد المستشري في الدولة، وبعض موادها تتضمن تقييداً لممارسة هذا الحق تمس جوهره، كما أنه يمنح أي مسؤول في دائرة حكومية سلطات تقديرية لتصنيف الوثائق سرية وخاضعة للحجب من دون معايير، مثل عقود المناقصات والمزايدات الحكومية».

وتكمن أهمية قانون حق الحصول على المعلومة في دعم مفاهيم الشفافية، وتقليل الفساد عبر كشفه، وتشديد الرقابة الشعبية على المؤسسات الحكومية، من خلال بيانات وارقام ومعلومات حقيقية تزيد من ثقة الجمهور بالصحافة، لا سيما أن الأحزاب المتنفذة والماسكة بالسلطة بعد عام 2003 عملت على شيطنة هذه المهنة، واتبعته أساليب أدت إلى تطويقها بأسوار من الخوف والتهديد، في حين قتل وغيب العشرات من ممارسيها خلال تغطيتهم ملفات معينة، وتحديد المتعلقة بالفساد واحتجاجات الحراك المدني، وأقيمت ضد عشرات آخرين دعاوى قضائية. يذكر أن العراق تراجع من المرتبة الـ 67 إلى المرتبة الـ 169 في مؤشر حرية الصحافة لعام 2024 الذي تعده منظمة مراسلون بلا حدود ويشمل 180 دولة. وقد حذرت «مراسلون بلا حدود»، ومقرها العاصمة الفرنسية باريس، من أنه «بين الإرهاب وعدم الاستقرار السياسي والتظاهرات، يواجه الصحفيون تهديدات من كل حذب وصوب، في ظل ضعف الدولة ومؤسساتها التي تتعاضد عن دورها في حمايتهم». ولغّقت المنظمة الحقوقية إلى أنه «إذا كان الدستور يكفل حرية الصحافة نظرياً، فإن القوانين المعمول بها تتعارض مع بعض موادها، إذ غالباً ما تلجأ الشخصيات العامة إلى المحاكم المتابعة الصحفيين الذين يحققون في أنشطتهم، وعادة ما تكون الملاحقة بتهمة التشهير. كما أن مشروع القانون المتعلق بالجرائم الإلكترونية، الذي يعود إلى الواجهة بانتظام، جاء ليزيد من مناعب أهل المهنة، حيث ينص على عقوبات بالسجن (تصل إلى المؤبد) بسبب منشورات إلكترونية تمس استقلال البلاد ووحدتها وسلامتها أو مصالحها الاقتصادية أو السياسية أو العسكرية أو الأمنية العليا».



تظاهرة في بغداد احتجاجاً على اغتيالات تستهدف صحافيين ونشيطين حقوقيين، 25 مايو 2021 (طه حسين/عربي/ Getty)

الحصول على المعلومة حق

كانت عضو نقابة الصحفيين العراقيين نور ناظم قد قالت، لـ «العربي الجديد»، إن «القانون والمطالبين به واجهوا انتقادات وتهجماً من قبل الأحزاب والمستفيدين من السلطة، إضافة إلى المسؤولين الذين يخشون كشف فسادهم أو صفقاتهم المشبوهة». وأضافت أن «الصحافيين في العراق يعتمدون على مصادرهم الخاصة في الحصول على المعلومات، وعادة ما يتعرضون للمساءلة القانونية، لأن هذه المصادر غالباً ما تطلب إخفاء وظائفها أو أسمائها، وبالتالي فإن حق الحصول على المعلومة مهم، كونه واحداً من الحقوق المدنية والسياسية، فإذا تمكن الفرد من ممارسة هذا الحق، فيتمكن بالتالي من الوصول إلى كل المعلومات والبيانات والملفات المتعلقة برسم سياسات البلد وأداء الإدارات الحكومية في جميع مؤسساتها وهيئاتها

وزاراتها». وفي السياق نفسه، قال النائب العراقي ياسر إسكندر وتوت إن «البرلمان العراقي لم يستجيب في كل دوراته السابقة لطلبات بعض النواب في سبيل دراسة قانون حق الحصول على المعلومة، فيما سعت أطراف سياسية في فترات ماضية إلى تعريف القانون بما يخدم مصالحها»، مؤكداً لـ «العربي الجديد» أن «الاستجابة هذه المرة ستكون من البرلمان، وتحديداً من النواب المستقلين فيه، لإدراج القانون خلال الفصل التشريعي الحالي». وأضاف أن «النواب المستقلين اجتمعوا أكثر من مرة مع منظمات صحافية وصحافيين ونشطين، وأقدموا على جمع التوقيعات، لتقديم طلب إلى رئاسة مجلس النواب، إلا أن الرئاسة لم تستجب لطلبنا بفعل الأحزاب النافذة التي تسيطر على مجريات المجلس، ما جعل القانون يراوح مكانه في أروقة البرلمان».

